شهادات بآجال أطول، وقد تجاوز الرصيد القائم من هذه الشهادات عدة بلايين من الدولارات.

- وقد شهدت الصكوك الإسلامية الحكومية في ماليزيا تطوراً لاحقاً، وذلك بإصدار صكوك الاستثمار الشرعية في العام (١٩٩٠).

وتعتبر ماليزيا رائدة في مجال الصكوك العالمية ، حيث أطلقت الإصدار الحكومي العالمي الأول للصكوك بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة خمسة أعوام عام ٢٠٠٢م، كما تعتبر ماليزيا أكبر مُصدر للصكوك في العالم ، حيث أصدرت في عام ٢٠٠٦م صكوك الخزانة القابلة للتداول باعتبارها الصكوك الإسلامية الأولى القابلة للتداول في العالم، وكذلك أصدرت ٦٠٪ من الصكوك العالمية المستحقة لفترة ١٢ شهرا المنتهية في عام ٢٠٠٩م، وتعتبر شهادات الاستثمار الحكومية الإسلامية في ماليزيا البديل الإسلامي لأذون وسندات الخزانة، وفي نفس الوقت يمكن للبنك المركزي استخدامها كأداة من أدوات عمليات السوق المفتوحة، وأداة يستخدمها البنك الإسلامي لاستثمار فوائضه من السيولة النقدية. وقد أخذ على بعض إصدارات الصكوك الماليزية في بداياتها أنها بنيت في الغالب على بيوع العينة المحرمة وبيع الدين. وقيل لتبرير ذلك حينئذٍ أن المذهب الشافعي يسمح ببيوع العينة. ولكن عندما تبين أن الصكوك الماليزية لم تستطع أن تحصل على قبول دولي في الدول الإسلامية، واقتصر تداولها على الأسواق المجاورة وأسواق الدول الغربية، بدأت ماليزيا في الإقلاع عن الاعتماد على بيوع العينة والديون. ومن المنتظر أن يتم استبعاد الصكوك المبنية على كافة العقود المحرمة بالتدريج.

**ثالثاً: تجربة الإمارات العربية المتحدة:**

- في دبي كان الإصدار الأول للصكوك بواسطة إدارة الطيران المدني بمبلغ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤م.

- و توالت الإصدارات الكبيرة للصكوك فى دبى خلال الفترة من يناير

٢٠٠٦م حتى عام ٢٠٠٧م والذي يعد عاماً مشهوداً بالنسبة لإصدارات الصكوك في دبي حيث تم إصدار ما قيمته عشرة مليارات دولار أمريكي منها ما يقرب من سبعة مليارات تمت تعبئتها بواسطة إصدارات حكومية.

**رابعاً: التجربة السعودية :**

أنشأت السعودية هيئة سوق المال في عام ٢٠٠٤م والتي قامت بدورها بصياغة إطار سوقي تنظيمي لأسواق رأس المال والديون وفى عام ٢٠٠٩م أطلقت تداول سوق الصكوك والسندات كجزء من جهودها للنهوض بأسواق رأس المال السعودية، كما أن الشركات القيادية، كشركة سابك، والشركة السعودية للكهرباء. والبنك السعودي الهولندي، وشركة دار الأركان للتنمية العقارية، وشركات أخرى، أصدرت صكوكاً بالفعل ويتوقع رجال الصناعة أن يستمر هذا الاتجاه بشكل مضطرد في السنوات القادمة.

**خامساً: التجربة البحرينية:**

- بدأت أول تجربة لإصدار الصكوك الإسلامية في الخليج في مملكه البحرين، حينما أصدرت مؤسسة نقد البحرين في إصدار صكوك السلم (السندات الحكومية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) في عام ٢٠٠١، بقيمة ٢٥ مليون دولار. ولفترة ثلاثة شهور.

- ثم أصدرت مؤسسة نقد البحرين في عام ٢٠٠٢ صكوك الإجارة طويلة الأجل، والتي انتهت فترتها في العام ٢٠٠٦.

- ثم أصدرت حكومة البحرين مجموعة متتالية من إصدارات الصكوك الإسلامية بلغت حتى أوائل هذا العام نحو أحد عشر إصداراً حكومياً في سلسلة صكوك الإجارة الصادرة عن مؤسسة نقد البحرين، ويبلغ إجمالي قيمتها ٢١,١ مليار دولار.